# الملك صاحب عزيمة وإرادة صلبة وعمل دؤوب

أكد وزير العدل الدكتور محمد بن عبد الكريم العيسى أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حرص منذ توليه مهام الأمور في المملكة، أن يضطلع بمسؤولياته على أكمل وجه، وهو ما سجله التاريخ لخادم الحرمين الشريفين في صفحات مضيئة، دائمة التحديث.

واستعرض وزير العدل في كلمة له بعضا من صفات خادم الحرمين الشريفين ومنها العزيمة، والإرادة الصلبة، والعمل الدؤوب، تترجمها على أرض الواقع شواهد ماثلة، تحكي إخلاص وعطاء القائد على كافة الأصعدة والمستويات في الداخل والخارج، محفوفا بالعون والتسديد من مولاه جل وعلا، وبالمحبة والدعاء والتاييد من ابناء شعبه الوفي، يجلل ذلك كله اعتزازه بدينه وثوابت دولته، ورفعه لراية العدل وهو القائل لمواطنيه: «من حقكم علي أن أضرب بالعدل هامة الجور والظلم».

وحمد الله الذي من على البلاد والعباد بشفاء خادم الحرمين الشريفين وعودته إلى أرض الوطن سالما معافى، ليواصل المسيرة المباركة على الخطى الموفقة التي شهدها وحفل بها عهده الميمون، خدمة لدينه ووطنه، وفي مرفق العدالة شهد عهد خادم الحرمين الشريفين نقلة نوعية في الأنظمة والإجراءات، ودعم المنشآت والتجهيزات والبنية التحتية، ولاسيما حوسبة القضاء والتوثيق، مع التأهيل والتدريب، وحلقات النقاش، وضخ الاف الوظائف من أعلى درجات السلك القضائي التي تضاهي سدة وظائف الدولة إلى ما دونها، ومثلها في درجات السلك الإداري المساند وبالأخص أعوان القضاة، مشمولة جميعا بمشروعه التاريخي لتطوير مرفق القضاء، الذي أدخل للنظام القضائي في المملكة صياغة عصرية، لا تمس الثوابت التي قام عليها قضاؤنا العادل في تحكيمه للشريعة الإسلامية في نطاق المادة الموضوعية، بل انصبت على المادة التنظيمية والإجرائية بدعم مادي ومعنوي كبير، في كل وقت بالإشراف والمتابعة، ولم يكن هذا الأمر بمستغرب على خادم الحرمين الشريفين، وهو رجل العدالة الأول في هذه البلاد، وفي القضاء كثيرا ما يوجهنا . حفظه الله . بالعدالة الناجزة، ولم نره يسأم، ويضجر، ويعتب، ويحاسب، مثلما يرى تأخرا في العمل القضائي.

د. محمد العيسى

واستعرض ما شهده هذا العهد تحولا في الخدمات العدلية يليق بما يحمله مرفقها الحيوي من رسالة عظيمة، عمادها الاعتزاز بهويتها، وذراعها كفاءة رجالها، حيث عملت الوزارة من خلال المشروع الرائد لخادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء خلال السنتين الماضيتين على تهيئة بيئة العمل في المحكمة العليا، وفتحت بعض محاكم الاستئناف، كما عملت على خطين متوازيين فيما يتعلق بالمباني والتجهيزات بعد إجراء الدراسات المسحية الشاملة التي تتطلب إتقان العمل أن تأخذ نصيبها من الوقت، فالوزارة لا تصدر قرارات، ثم تعهد بها لغيرها، بل تتحمل أعباء شاقة، تبدأ بالتصور، ومسح البيئة العدلية من خلال الاستطلاعات الميدانية، ومن ثم رصد الاحتياج، ودراسته، ورسم الية تنفيذه، مع الاستعانة في هذا بالخبراء والمختصين لاستجلاء أفضل النماذج العالمية، واعتماد خيارها.

وتحدث وزير العدل عن أبرز أعمال التطوير الذي شهدته الوزارة في جميع الجوانب ومنها ما يتعلق بالمباني والتجهيزات يتركز على المرحلة الانتقالية باستئجار مقارها المناسبة، وإنهاء أي مقر لا يليق بالمرفق العدلي، أما الثاني فيتعلق بمرحلة التأسيس بالبناء، وقد أنهى مشروع خادم الحرمين الشريفين إجراءات العديد من المباني ناهزت السبعين مبنى، ولا نزال في طور استكمال الحصول على الأراضي حيث الشح في الأراضي الحكومية، في بعض المدن والمحافظات، وفي كل جعلنا من البنية التحتية التقنية ركنا أساسا في التطوير والتحديث، وكانت بوابة الوزارة الإلكترونية . حديثة الإنشاء . حافلة بالإسناد الخدمي، مع أمل باعتماد التوقيع الإلكتروني من جهته المختصة لنستطيع من خلاله تفعيل العديد من خدماتنا العدلية بصورة تضارع أفضل ما توصلت إليه حوسبة القطاعات العدلية، ومن بواكير منجز مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير المرفق تسجيل صحائف الدعوى عن طريق هذه البوابة، والحصول على العديد من الخدمات والمعلومات المطلوبة بيسر وسهولة، وإعادة النظر في العديد من إجراءات كتابات العدل، شمل ذلك اختزال الخطوات التوثيقية من خمس في بعض الإجراءات إلى خطوتين، مع إيجاد الضمانة التوثيقية، وكان لسهولة الإجراءات، وسرعة الوقت أثر كبير، تم تسجيله عالميا لهذا المشروع الرائد، فقد تبوأت الوزارة موقع الصدارة الدولية في سرعة نقل الملكية العقارية لتأتي في المرتبة الأولى من بين ١٨٣دولة، كما اهتم مشروعه بالتدوير الوظيفي في كتابات العدل، وتعيين ١٧٠ كاتب عدل في سنة واحدة، وشغل العديد من الوظائف، حيث أنهى المشروع شغل حوالي ١٥٠٠ وظيفة إدارية في ظرف تسعة أشهر.